



- مادة (٥) على الجهات المعنية موافاة وزارة الشؤون القانونية بصورة طبق الأصل من المادة المطلوب نشرها و أية ملاحق أو مرفقات متصلة بها في المواعيد التي تحددها الوزارة ، و تنشر المادة و الملاحق أو المرفقات في نفس عدد الجريدة أو ملحق خاص يصدر معه .
- مادة (٦) تصدر الجريدة الرسمية باللغة العربية في اليوم الأول و الخامس عشر من كل شهر ، و يجوز ترجمة بعض موادها إلى لغات أجنبية .
- مادة (٧) يحظر على أي شخص أو جهة الاتصال بالمطبعة التي تطبع فيها الجريدة الرسمية بغرض تأجيل طبع مادة أو إجراء تعديل أو تصحيح فيها أو سحبها من المطبعة إلا بموافقة وزارة الشؤون القانونية .
- مادة (٨) لا يجوز لأي شخص أو جهة إعادة طبع أي مادة مما ينشر في الجريدة الرسمية و طرحها في متناول الجمهور بأي طريقة إلا بإذن من وزارة الشؤون القانونية و تحت إشرافها .
- و لوزارة الشؤون القانونية أن تأمر بمصادرة أي مطبوع لم تأذن الوزارة بتداوله .
- مادة (٩) تحدد قيمة الاشتراك السنوي و أسعار بيع الجريدة الرسمية بقرار من وزير الشؤون القانونية .
- مادة (١٠) على جميع الوزارات و الأجهزة المركزية للدولة و أجهزة السلطة المحلية و الهيئات و المؤسسات و الشركات العامة الاشتراك بموجب هذا القانون في الجريدة الرسمية بإعداد مماثلة بعدد الوحدات الهيكلية الأساسية بها على الأقل ، و إذا لم تقم هذه الجهات بتسديد قسمة الاشتراكات السنوية ، جاز لوزارة الشؤون القانونية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل قيمة الاشتراكات بالتنسيق مع وزارة المالية ليتم خصم قيمة الاشتراكات مركزياً من

الإعتمادات المالية لتلك الجهات و توريدها لحساب وزارة الشؤون  
القانونية .

مادة (١١) تحدد رسوم ما ينشر في الجريدة الرسمية من إعلانات و غيرها  
بقرار من وزير الشؤون القانونية .

مادة (١٢) تحديد مهام و اختصاصات الإدارة العامة للجريدة الرسمية و  
تقسيماتها الفرعية ضمن اللائحة المنظمة لوزارة الشؤون  
القانونية و القرارات المنفذة لها .

مادة (١٣) يصدر وزير الشؤون القانونية القرارات المنفذة لأحكام هذا القانون

مادة (١٤) يلغى القانون رقم (٨) لعام ١٩٨٦م بشأن تنظيم الجريدة الرسمية  
الصادر في عدن ، كما يلغى أي نص مخالف لأحكام هذا القانون .

مادة (١٥) يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره و ينشر في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية - بصنعاء

بتاريخ ٣٠ / رمضان / ١٤١٢هـ

الموافق ٣ / إبريل / ١٩٩٢م

الفريق / علي عبد الله صالح

رئيس مجلس الرئاسة

حيدر أبو بكر العطاس

رئيس مجلس الوزراء